المحاضرة رقم I : مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

1- تعريف المؤسسة :

الملاحظ أن تعريفا جامعا ومانعا للمؤسسة هو الصعوبة بمكان، ويمكن أن نرجع ذلك الى العديد من الأسباب وهي :

- التطور الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وأشكالها القانونية؛
- تعدد أنشطة المؤسسة الاقتصادية فهناك مؤسسة خدماتية وأخرى انتاجية ومنها من جمعت بينهما وهناك شركات متعددة الجنسيات ... إلخ
- التباين الايديولوجي للأنظمة (الرأسمالية، الاشتراكية)

ولعل من التعاريف التي أصبح يشوبها القصور والنقص نتيجة نتيجة النقاط السالفة الذكر ونتيجة الواقع السائد في زمن المفكرين الذين أصدروا هذه التعاريف :

* تعريف M. TRUCHY : « الوحدة التي تجمع وتنسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي »

* أما تعريف K. MARX : « عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال وفي نفس المكان من أجل إنتاج نفس السلع »

من خلال هذه التعريفين يمكن أن نستخرج مجموعة من النقائص التي تشوب هذين التعريفين :

- إن إقتصار التعريفين على أن المؤسسة هي وحدة انتاجية فيه الكثير من المحدودية لأنه يمكن أن تكون المؤسسة مكونة من مجموعة من الوحدات.
- لا يمكن أن يكون موقع الوحدات في مكان واحد وبالتالي فإن العمال يمكنهم أن يتوزعوا على مجموع الوحدات في أماكن مختلفة.
- إن الشرط وجود عدد كبير من العمال في المؤسسة لا يؤيده الواقع باعتبار أنه وجود مؤسسات أخرى أعدادا عمالها من العمال ممكن عاليا بل هي موجودة بأعداد كبيرة حيث لا يتجاوز فيها عدد العمال أصابع اليد الواحدة.
- إن المؤسسة لا يمكنها التقيد بنوع واحد من السلع إذ يمكن أن نجد أن العمال في نفس المؤسسة ينتجون أنواعا مختلفة من السلع ومنهم من ينتج خدمات وسلعا مادية.

وفي نفس السياق المتعلق بالمؤسسة نجد تعريف FRANÇOIS PERROUX : « منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته »
بالرغم من التقدم الحاصل في هذا التعريف وخاصة ما تعلق منه بتحديد هدف المؤسسة وهو الحصول على دخل من وراء ذلك إلا أنه يبقى ناقصا ولم يلم بجوانب أخرى من المؤسسة وسنها خاصة :

- عدم التمييز بين مالكي وسائل الانتاج وصاحب المؤسسة فالذي يفهم من التعريف أن مالكي المؤسسة هم فاتحم من يقدم عوامل الانتاج .

- يكمل هذا التعريف "كاتب القانون للمؤسسة". والذي أتى به بعد ذلك M. LEBRETON حيث عرف المؤسسة على أنها « كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا والذي يقترح نفسه لانتاج سلع أو خدمات للسوق »

- ومما يمكن أن يؤخذ عليه هذا التعريف رغم ما أتى به من جديد وهو الاستقلالية المالية للمؤسسة إلا أنه يعمل على تحديد مفهوم المؤسسة واستبعاد المؤسسات الفردية وفي نفس الوقت المنتجة للسلع المادية وكذلك المؤسسات التجارية .

وكخلاصة لهذه التعاريف وفي تعريف مختار براهمي الجوانب المختلفة للمؤسسة وواتجها كما يمكن الأخذ بتعريف الاستاذ ناصر دادي عدون حيث يعرفها كالتالي: "المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني وإجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج من أجل الانتاج أو/و تبادل سلع أو/و خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ايجابية وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي توجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه ".

بعض المصطلحات ذات العلاقة بالمؤسسة :

المؤسسة والمنشأة : هنا يمكن أن نجد كلا المصطلحين من أجل التدليل على نفس المعنى وكذلك الحقيقة غير ذلك فكل واحدة مستقلة المعنى عن الأخرى إذ نجد مثلا الاقتصادي BAUDIN يعرفها (المنشأة) : « مجموعة الأشخاص والأموال العاملين في نفس المكان والتابعين لنفس المنظم »

وفي تعريف آخر في القوانين الفرنسية : « المنشأة هي مضخ أو واحدة مكتب أين يعمل شخص أو عدة أشخاص لحساب نفس السلطة المديرة . مثل العمل الشركة ... إلخ »

هذه التعاريف يمكن أن نعطينا الملاحظات التالية :

- تتكون المؤسسة من منشأة واحدة أو عدة منشآت .
- عكس المنشأة فإن المؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية التي تلزمها في التسجيل في السجل التجاري وتتحمل تبعات مركزها القانوني في تسديد الضرائب والرسوم ومراقبة حساباتها بواسطة المحافظ .
- المنشأة يمكن أن تتميز جغرافيا عن المؤسسة الأم وتصبح أحيانا عبارة عن وكالات بينما المؤسسة الأم تتميز بمقر وحيد يترتب عليه تبعات قانونية دون النظر إلى توزيع عمالها أو منشآتها .
- المنشأة غير المستقلة تخضع لرئيس المؤسسة .